

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٦٠ لسنة ١٩٦٥

بتقرير قواعد وبعض استثناءات لمن تفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المقتلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ؛

قرر :

مادة ١ - تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التدابير المنصوص عليها بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وتكون لرئيس الوزراء سلطة الوزير المنته عنها بالأمر المشار إليه .

مادة ٢ - تستثنى من تدابير الحراسة المرتبات والأجور والمعاشات والمكافآت المستحقة للخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه من العاملين بالدولة أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها أو بالشركات والمنشآت الخاصة أو لدى الأفراد وتصرف إلى مستحقيها مباشرة .

وعلى كل من يؤدي للأشخاص المشار إليهم الخاضعين للحراسة مبالغ في شكل مرتب أو أجر أو معاش أو مكافأة أن يقدم للحارس العام إخطاراً بقيمة هذه المبالغ وما قد يطرأ عليها من تعديلات مع بيان نوع الوظيفة التي يشغلها الخاضع وطبيعة العمل الذي يؤديه ومكانه .

وعلى الخاضعين المتفعين بأحكام هذا الاستثناء تقديم إخطارات للحارس العام تتضمن البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة .

ويجب الحصول على موافقة الحارس العام قبل تعيين الخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في الوظائف العامة بأجهزة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٣ - يؤذن للخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه من أصحاب المهن الحرة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الوزراء مباشرة كافة الأعمال والتصرفات المتعلقة بأداء واجبات أعمالهم المهنية للغير وتستثنى الأموال المتعلقة بتلك الأعمال وكذا الأجور التي يتقاضونها عنها من تدابير الحراسة .

وعلى المتفعين بأحكام هذا الاستثناء إخطار الحارس العام بنوع المهنة ومكان مزاولتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٨ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٦١ لسنة ١٩٦٥

باستثناء أموال وممتلكات السيد / أحمد صلاح عزت وطائفة من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ؛

قرر :

مادة ١ - تستثنى أموال وممتلكات السيد / أحمد صلاح عزت أبو نصطفى وعائلته من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وتسلم إليه هذه الأموال والممتلكات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى رئيس الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٨ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر